

والاول غير صحيح لقوله فله فان را عليه اساء
 فانه قد قدم ان الامانة دون الكرامة وكذلك الثاني
 لما صرح به في جميع الاثر حيث قال واعلاء الجهر ان
 سبب الكل لكن الاول ان لا يجهد نفسه بالجهر فان
 سماع السمعين يكفي في اكثر الكتب ومائة الخلاصة
 وغيره مائة سماع الكل فلو سمع رجلان شئ
 المخافتة لم يكن جهر الا بجلوع عن شئ لان المنزله لو
 كانوا اكثر ولم يتمكن ان يسمع الكل يلزم ان يكون
 مخالفة انتهى فكان على الشارح ان يقول جهر العلم
 وجوبا وسبب بحسب الجماعة فببينا منه حكما ان
 وجوب اصل الجهر واستحباب كونه بئذ الجماعة
 لا اريد ولا انقص **قوله** اعاد ما جهر بعين اذا
 كانت الصلاة جهرية ولم يجهر المصلي ووجه ان
 الجهر فيما يقتضيه راجبا لا فندا والجمع بين الجهر
 والمخافتة في كلمة واحدة شنيع كذات البحر وامر
 بيده انه لو اتم به بعد نزاهة بعض الصور انه يبيد
 النسخة والسورة والا لزم الاسرار به وجوب
 الجهر والامر الشنيع فراجع **قوله** لكن اي اذ هو انه ذلك
 على قوله ولو اتم به في ارضه وهو مخالفة من ثلاثة جهه
 الاول تخصيص الايمان بما به النسخة الثاني
 تخصيص الجهر بالسورة الثالث تبيين الجهر بالسورة
 بما اذ هو الامانة اما الاول فلا ضرورة لانه
 جهر دعاء واما الثاني فضعيف ودائره وروايتها

الدواينة

الدواينة فما قدمناه عن البحر من لزوم الامر الشنيع
 واما الدواينة فلان ما تقدم نقله في البحر عن الخلاصة
 عن الاصل بخلاف ما في شرح المصنف واما الثالث
 فاصنف منه لانهم لم يثبتوا في سنة الامانة في سبب
 من الاحكام الا السبق **قوله** كما في جميع الاثر
 وعبارته قال صاحب المسح ويجهر في نزاهة ونزاهة ما
 وقيدنا الوزبكونه بعد النزاهة لانها بما يجهر به
 الوزب اذا كان في رمضان لا في غيره كما افاده ابن
 عبيد بن جره وهو وارد على اطلاق الذبيح الجهر
 في الوزب اذا كان اما ما انتهى وبه كلام لان
 الامام اذا صلى الوزب في رمضان جهر سوا في
 النزاهة او لم يصل وهو الصحيح فيا نعتبه به بعد
 واردة على اطلاق الذبيح ثم لان اداء الوزب
 بالجماعة لا يجوز في غير رمضان الا مع الكرامة على
 الصحيح والامانة لا تنضمو بعد الجماعة يثبت
 كونه فيه فالاطلاق يكون في محله فذبرا انه ثبت
اقول اذا ثبت صحة صلاة الوزب في غير
 رمضان بالجماعة مع الكرامة وثبت انه لا يجهر
 الامام فيه حينئذ صح الاعتراف على اطلاق الذبيح
نفسه التثنية بيده ما غير صحيح بل التثنية الصحيح
 ان يقول ووزب في رمضان وكذا ذلك حول الشارح
 عبارة المنق واطلاق التثنية ما بقوله اي ما يرضاه
 فانه وان كان قيدا لكنه اعم من قيد المنق كما لا يخفى

ن